

موقع أمريكي: العلاقة بين بن زايد وبن سلمان منعت انهيار اتفاق الرياض

الأمناء / متابعات خاصة:

قال موقع المونيتور الأمريكي إن تصاعد التوترات داخل التحالف في جنوب اليمن سببه «تورط السعودية المزعوم في منع أربعة من مسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي من العودة إلى عدن لإجراء مفاوضات سياسية في 13 مارس آذار».

وقال المونيتور - في تقرير نشره يوم أمس، للصحفي البريطاني سامويل راماني، وترجم أجزاء منه سو٢٤ - إن حادثة المنع «دفع المجلس التحذير من عواقب سلبية على عملية السلام في اليمن وكشف إحباط السعودية من مراسلات الإمارات في اللحظة الأخيرة مع الرياض حول العودة المخططة لمسؤولي المجلس من الأردن».

وعقب ذلك قال المونيتور «سعت المملكة العربية السعودية لنشر قوات (أمنية) في عدن» بهدف ما اعتبرته المونيتور «الحماية من أعمال اقتتال مستقبلية قد يثيرها المجلس».

وبحسب الموقع «فقد أثار تصاعد الخلافات بين القوات الحكومية اليمنية والمجلس مخاوف من أن اتفاقية الرياض التي وحدت الفصليين في ائتلاف حاكم، قد تنهار».

تقول ندوى الدوسري، الخبيرة غير المقيمة في معهد الشرق الأوسط، للمونيتور إن اتفاقية الرياض «ستفشل على الأرجح حتماً» لأن «الطرفين الذين وقعا عليها انسحبوا بتفسيرات مختلفة جداً للاتفاقية ولم يتم تناولها أبداً».

ويضيف الموقع الأمريكي «بالإضافة إلى الغموض في اتفاقية الرياض، شكل انعدام الثقة العميق بين المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة هادي عقبة رئيسية أمام السلام في جنوب اليمن».

يقول المونيتور «يوصل المسؤولون المتحالفون مع المجلس الانتقالي الجنوبي تصوير حكومة هادي على أنها وكيل لجماعة الإخوان المسلمين، وأكد أحمد عمر بن فريد، ممثل المجلس الانتقالي الجنوبي في أوروبا، مؤخراً أن الإصلاح، حركة الإخوان المسلمين في اليمن، متحالفة مع الحوثيين».

ويقول الموقع الأمريكي «لا يزال مسؤولو الحكومة اليمنية منقسمين بعمق حول كيفية التعامل مع المجلس».

قال إيباد قاسم، رئيس تحرير (سو٢٤ للأخبار)، للمونيتور إن حكومة هادي مقسمة إلى فصليين. يسعى الجناح الأول، الذي تموله قطر، إلى «السيطرة على الجنوب وسحق الانفصاليين»، لكن الجناح



الثاني الذي تسيطر عليه المملكة العربية السعودية «يفضل التعامل بإيجابية» مع المجلس الانتقالي الجنوبي. ويضيف المونيتور «هذه الانقسامات التي أشار إليها قاسم تتسبب في تذبذب الحكومة اليمنية بين الانخراط والاستفزاز للمجلس، مما يقوض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الرياض».

على الرغم من هذا الضغط - يضيف الموقع الأمريكي - لتحقيق التوازن قد تبقى اتفاقية الرياض على المدى القصير بسبب عدم رغبة السعودية والإمارات في المخاطرة بتحالفهما، والمعارضة المشتركة للحكومة

اليمينية والمجلس الانتقالي الجنوبي للحوثيين... وقد أكدت أزمة COVID-19 والأزمة في أسواق النفط العالمية الحاجة لتحالف سعودي إماراتي متماسك. ويشير المونيتور إلى أنه «عندما اندلعت الخلافات حول اليمن، حالت العلاقة الشخصية الوثيقة بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مع ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان دون انهيار اتفاق الرياض، والانحدار إلى حرب بالوكالة السعودية الإماراتية في اليمن».

إلى ذلك يقول الموقع «كما يمكن للعداء المتزايد للحوثيين في جنوب اليمن أن يساعد

في التغلب على الشقوق بين تحالف هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي». وأشارت الصحيفة للهجمات الحوثية بشكل خاص في محافظة الضالع جنوب غرب اليمن، وتصعيد حملتهم العسكرية في أبين.

تقول فاطمة الأسرار، الخبيرة غير المقيمة في معهد الشرق الأوسط، للمونيتور إن «الحوثيين سيكتفون طموحاتهم التوسعية في جنوب اليمن» في محاولة لتسهيل وصول إيران إلى مضيق باب المندب. من المفترض أن يؤدي هذا الاحتمال إلى تضامن ضد الحوثيين بين المملكة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي يمكن أن يمتد بطريقة محدودة إلى حكومة هادي والمجلس الانتقالي الجنوبي. ومع ذلك، قالت الأسرار، «قد ترى بعض العناصر القوية في جماعة الإخوان المسلمين أنه من الأفضل التحالف مع الحوثيين بدلاً من تقسيم البلاد».

ويختتم التقرير بالإشارة إلى «أن جنوب اليمن لا يزال حلقة وصل رئيسية لعدم الاستقرار. وتم الكشف عن هشاشة اتفاق الرياض من خلال الأحداث الأخيرة، لكن انهياره الوشيك يمكن أن يعيقه رغبة كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الحفاظ على تحالفهما».

صحيفة لندنية: سلسلة الانكسارات شمال اليمن وشرقها يدفع الإصلاح لمقارعة الجنوب

الأمناء / قسم الرصد والمتابعة:

قالت صحيفة لندنية، أنه وبسبب سلسلة الانكسارات في شمال اليمن وشرقها، حوّلت قوات الشرعية التي يسيطر على قسم منها زعماء حزب الإصلاح، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، تركيز جهدها الحربي على مناطق خارجة أصلاً عن سيطرة الحوثيين والدفع بتلك الجهود جنوباً لمقارعة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي ومحاولة انتزاع مناطق من يدها على رأسها محافظات عدن وشبوة، وأبين الواقعة إلى الجنوب من محافظة البيضاء.

وأعلن الجيش اليمني، الاثنين، استعادته السيطرة على مواقع وخصصت بالمهمة في محافظة البيضاء وسط البلاد وذلك إثر عملية عسكرية ضد مسلحي جماعة الحوثي.

ويأتي إعلان القوات الموالية للشرعية - بقيادة الرئيس المعترف به دولياً عبدربه منصور هادي والمدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية - عن مثل هذه الانتصارات الجزئية، بعد أن كانت تلك القوات قد منيت بخسائر مؤثرة بشدة في خارطة الأوضاع الميدانية، ومن ثم فقدتها السيطرة على أغلب أجزاء محافظة الجوف بشمال شرق العاصمة صنعاء ما جعل الحوثيين يهددون محافظة مأرب شرقي البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تمثل أكبر معقل لقوات الشرعية، فضلاً عن احتوائها على قسم هام من آبار النفط ومنشآته.

وقالت صحيفة «العرب» الصادرة يوم الثلاثاء: «لا تبدو تلك الانتصارات ذات تأثير كبير في الوضع الميداني الراجح لمصلحة الحوثيين الذين يبدو أنهم اقتربوا من هدفهم النهائي المتمثل في السيطرة على إقليم واسع من البلاد مفتوح على البحر من جهة الغرب ويمتد على مناطق تحتوي على موارد طبيعية. وقد تقتصر الفائدة المتحققة من الخروقات الجزئية على الجانب النفسي حيث تساهم في ترميم معنويات المقاتلين الذين داخلتهم الشكوك بشأن جدوى الحرب وساورتهم الريبة في الأهداف الحقيقية لقيادتهم السياسية».

وقال مصدر عسكري لوكالة الأناضول، مفضلاً عدم الكشف عن اسمه، إن «ثلاثة ألوية عسكرية بالجيش نفذت عملية خاطفة في مناطق الملاجم وناطع وقانية في محافظة البيضاء بمشاركة مقاتلات التحالف العربي». وأضاف المصدر أن العملية أسفرت عن تقدم الجيش في المناطق المذكورة، وسيطرته على مواقع مهمة منها جبل لبنان

كورونا والتسبب بالركود الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة في العالم

تقرير - محمد مرشد عقابي:

2020م، ورغم أن بعض الانتعاش سيرافق تعافي الاقتصادات فما يزال التوقع قائماً بارتفاع معدل البطالة بنسبة 4.6% في الولايات المتحدة و 8.3% في منطقة «اليورو» بحلول نهاية عام 2021م. وحذرت منظمة العمل الدولية الشهر الماضي من فقدان نحو 25 مليون وظيفة إذا لم يصبح الفيروس تحت السيطرة، كما أن بنك «غولدمان ساكس غروب» توقع هذا الأسبوع أن ترتفع البطالة إلى مستوى قياسي يبلغ 15%، وفي أوروبا أظهر تقرير أن ما يقرب من مليون بريطاني تقدموا بطلبات للحصول على أموال الرعاية الاجتماعية في غضون أسبوعين أي 10 أضعاف المدة العادية، حيث أصدر مكتب الإحصاء في البلاد دراسة استقصائية عن الشركات وجدت أن 27% منها ستخفض مستويات الموظفين على المدى القصير.

وتمثل هذه الصدمة لأسواق العمل اختصاراً تحمل للنماذج الاجتماعية على اختلافها إذ أن ثقافة الولايات المتحدة المرنة تعني أن العاملين الذين سيفقدون وظائفهم أكثر من نظرائهم في منطقة اليورو أو اليابان حيث يوجد التزام أكبر بالإبقاء على الموظفين أثناء الصدمات الاقتصادية، وتجلت الملحة الأولية عن الانهيار الاقتصادي في الولايات المتحدة في تقرير العمل الشهري الذي صدر يوم الأحد الماضي والذي أظهر انخفاض نسبة التوظيف الشهر الماضي للمرة الأولى منذ عقد من الزمان، وتراجعت كشوف المرتبات بأكثر من 700 ألف أي أكثر مما توقعه خبراء الاقتصاد بسبعة أضعاف وهذه الأرقام مقلقة لأنها لا تشير إلا إلى بداية الأضرار التي لحقت بسوق العمل في أوائل مارس «آذار»، فحسب قبل أكبر عمليات التسريح والإغلاق.

ويتوقع الكثير من الخبراء والمهتمين بأن هناك ضربة أكبر قادمة لا سيما بعد ارتفاع عدد الأميركيين المتقدمين للحصول على إعانات البطالة إلى رقم قياسي بلغ 6.65 مليون الأسبوع الماضي أي أكثر من ضعف الرقم القياسي المسجل الأسبوع السابق وهذه الطلبات مجتمعة البالغ عددها 9.96 مليون في هذين الأسبوعين تعادل جميع طلبات الأشهر الستة والنصف الأولى من ركود عامي 2007م و 2009م العامان الأكثر سوءاً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي.

جمدت غالبية دول العالم مؤخراً أنشطتها الاقتصادية على خلفية الانتشار الخيف لفيروس كورونا القاتل، وعلى رغم التبعات المأساوية الناجمة عن ذلك التجميد والتمثلة بفقدان الوظائف وارتفاع نسب البطالة إلا أن العالم ما يزال يجابه هذه الجائحة والأزمة الحادة. وأجمع عدد من الخبراء على أن خسائر الوظائف وصلت في المرحلة الأولى من الأزمة لمستوى لا نظير له منذ أكثر من نصف قرن من الآن وتعدت هذا الأسبوع فقط الملايين على مستوى العالم.

من جانبها اعتبرت المدير العام لصندوق النقد الدولي «كريستالينا جورجييفا» في تصريح لوسائل الإعلام بأن الوضعية الحالية للاقتصاد العالمي في ظل تفشي وباء كورونا تنذر بحدوث كارثة وأزمة لا مثيل لها، إذ تشير الأرقام القادمة من كل دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى أكبر ركود في وقت السلم منذ ثلاثينيات القرن الماضي حيث تجمدت أصول اقتصادات العالم للتغلب على هذه الجائحة.

ويقول «بيتر هوبر» رئيس الأبحاث الاقتصادية العالمية في البنك الألماني في حديث متلفز: «نرى أن معدلات البطالة في الولايات المتحدة وأوروبا تزداد تدريجياً لتتجاوز 10%، وبالنظر إلى المعاناة التي سنشهدتها على المدى القريب في الولايات المتحدة وأوروبا فسيكون حجمها غير مسبوق منذ الكساد الكبير، وسيؤدي تزايد البطالة إلى زيادة الضغط على الحكومات والبنوك المركزية للإسراع بتنفيذ برامج إما لتعويض العاملين الزائدين عن الحاجة أو لمحاولة إقناع أرباب العمل بتكديس الموظفين حتى يختفي الفيروس، وقد يؤدي الفشل في تنفيذها إلى المخاطرة بزيادة شدة الركود أو انتعاش ضعيف تترجمه واضعي السياسات بدراسة المزيد من المحفزات لإضافتها إلى تلك التي طبقت بالفعل».

إلى ذلك يتوقع خبراء الاقتصاد في بنك JPMorgan Chase & Co أن يرتفع مقياس البطالة في الأسواق المتقدمة بنسبة 2.7 نقطة مئوية بحلول منتصف هذا العام بعد أن وصل أدنى مستوياته منذ أربعة عقود بداية سنة



الاستراتيجي.

وأشار إلى أن الجيش نفذ كمائن ضد مسلحي الحوثي خلال العملية، ما أدى إلى قتل وجرح العشرات منهم واغتنام عدد من العربات العسكرية والمدراعات.

وفي سياق متصل قالت جماعة الحوثي إن مقاتلات التحالف العربي شنت 19 غارة جوية على أربع محافظات يمنية. ونقلت وكالة سبأ التابعة للجماعة عن مصدر أمني قوله إن «طيران التحالف شن عشر غارات على مأرب وغارة على الجوف وغارتين على حجة شمالي غرب اليمن كما نفذ أربع غارات بمحافظة البيضاء».

ولا تبدو هذه الأنشطة العسكرية بصدد التأثير في مسار الحرب في اليمن التي انتصف عامها السادس. كما لا تدفع باتجاه حسمها في وقت تصاعدت فيه الدعوات إلى وقفها والتفرغ لجهود حماية المدنيين من خطر انتشار فايروس كورونا.

ورغم أن الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي رحبتا بالدعوة إلا أن التصعيد بينهما مستمر. ولم يعلن اليمن سواء في مناطق الحكومة أو تلك الخاضعة لسيطرة الحوثيين تسجيل أي إصابة بفايروس كورونا، لكن المخاوف من انتشاره قائمة في ظل افتقار البلد إلى أي مقوم من مقومات مواجهة على غرار الدول الأخرى. وتضع منظمات دولية معنية بالصراعات والنزاعات، الحرب اليمنية وما أفرزته من أزمة إنسانية متفاقمة على قائمة أولوياتها لهذا العام.

وتشير تقارير لمنظمات دولية إلى أن اليمن من بين أكثر دول العالم فقراً ويعاني عشرة ملايين من سكانه من انعدام الأمن الغذائي. ووفق أحدث تقارير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» فإن نحو 24 مليوناً من سكان اليمن البالغ عددهم أكثر من 28 مليون نسمة بحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدات الإنسانية.